مقتطفات من

التعلّم :

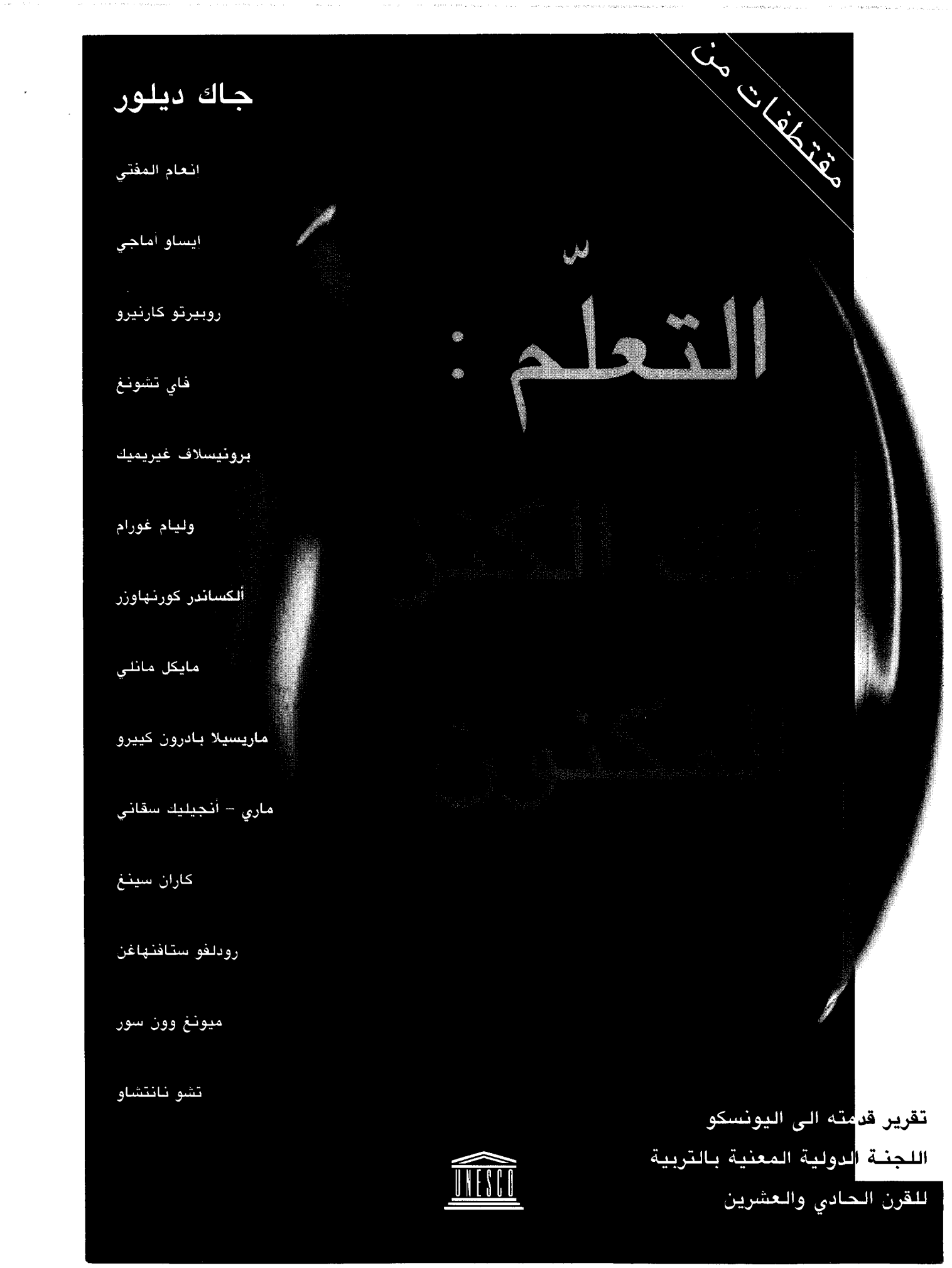

جاك ديلور

انعام المفتي

ايساو أماجي

روبيرتو كارنيرو

فاي تشونغ

برونيسلاف غيريميك

وليام غورام

ألكساندر كورنهاوزر

مايكل مانلي

ماريسيلا بادرون كييرو

ماري - أنجيليك سقاني

كاران سينغ

رودلفو ستافنهاغن

ميونغ وون سور

تشو نانتشاو

تقرير قدمته الى اليونسكو

اللجنة الدولية المعنية بالتربية

للقرن الحادي والعشرين

UNESCO

التعلّم : ذلك

أعضاء اللجنة :

جاك ديلور

إنعام المفتي

إيساو أماجي

روبيرتو كارنيرو

فاي تشونغ

برونيسلاف غيريميك

وليام غورام

ألكساندر كورنهاوزر

مايكل مانلي

ماريسيلا بادرون كييرو

ماري – أنجيليك سقاني

كاران سينغ

رودلفو ستافنهاغن

ميونغ وون سور

تشو نانتشاو

الكنز المكنون

تقرير قدمته الى اليونسكو
اللجنة الدولية المعنية
بالتربية للقرن الحادي والعشرين

مقتطفات من

منشورات اليونسكو

المحتوى

التربية :

اليوطوبيا الضرورية جاك ديلور

اطار الاستشراف
التوترات التي يلزم تجاوزها
صياغة مستقبلنا المشترك وبناؤه
إحلال التعلّم مدى الحياة مكانة القلب في المجتمع
إعادة التفكير في مختلف مراحل التعليم والربط فيما بينها
نجاح استراتيجيات الاصلاح
توسيع التعاون الدولي في القرية العالمية

الجزء الأول : الآفاق

الفصل الأول : من المجتمع المحلي الى المجتمع العالمي

كوكب يتزايد سكانه باطراد
نحو عولمة ميادين النشاط البشري
الاتصال عبر العالم
أوجه التكافل العالمي المتعددة
عالم متعدد المخاطر
المحلي والعالمي
فهم العالم، فهم الآخرين
مؤشرات وتوصيات

الفصل الثاني : من التلاحم الاجتماعي الى المشاركة الديمقراطية

التربية في مواجهة أزمة التلاحم الاجتماعي
التربية والكفاح ضد أشكال الاستبعاد
التربية والقوى المؤثرة في المجتمع : بعض مبادىء العمل
المشاركة الديمقراطية
التربية المدنية وممارسات المواطنة
مجتمعات المعلومات ومجتمعات التعلّم
مؤشرات وتوصيات

الفصل الثالث : من النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية

نمو اقتصادي عالمي شديد التباين
الطلب على التعليم لغايات اقتصادية
التوزيع غير المتكافىء للمعرفة
تعليم المرأة، دعامة أساسية لتشجيع التنمية
حساب تكلفة التقدم
النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
التربية من أجل التنمية البشرية
مؤشرات وتوصيات

الجزء الثاني : المبادىء

المحتوى

الفصل الرابع : دعائم التربية الأربع

التعلّم للمعرفة
التعلّم للعمل
من مفهوم المهارة الى مفهوم الكفاءة
نزع الصفة المادية عن العمل وتنامي قطاع الخدمات
العمل في قطاع الاقتصاد غير الرسمي
نتعلم كيف نعيش معا وكيف نعيش مع الآخرين
اكتشاف الآخرين
العمل على بلوغ أهداف مشتركة
التعلّم لنكون
مؤشرات وتوصيات

الفصل الخامس : التعلّم مدى الحياة

أساس لازم لقيام الديمقراطية
تعليم متعدد الأبعاد
أزمنة جديدة وميادين جديدة
التعليم في صميم كيان المجتمع
نحو صيغ لتضافر الجهود التربوية
مؤشرات وتوصيات

الجزء الثالث : التوجّهات

الفصل السادس : من التعليم الأساسي الى الجامعة

التعليم الأساسي : جواز مرور عبر الحياة
التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة
التعليم الأساسي ومحو أمية الكبار
مشاركة المجتمع المحلي ومسؤوليته
التعليم الثانوي : نقطة تحول في الحياة
التنوع في التعليم الثانوي
التوجيه المهني
التعليم العالي والتعليم مدى الحياة
وظائف التعليم العالي
منهل للعلم ومصدر للمعرفة
التعليم العالي وسوق العمل المتطور
الجامعة، مجال للثقافة والدراسة مفتوح للجميع
التعليم العالي والتعاون الدولي
وجوب مكافحة القصور الدراسي
الاعتراف بالكفاءات المكتسبة بفضل طرائق جديدة لمنح الشهادات
مؤشرات وتوصيات

الفصل السابع : تطلع المعلمين الى آفاق جديدة

العالم في قاعة الدرس
التطلعات والمسؤوليات
التعليم فنّ وعلم
نوعية المعلمين
تعلّم مادة التدريس وأساليبه
المعلمون في خضمّ العمل
المدرسة والمجتمع المحلي
ادارة المدارس
اشراك المعلمين في اتخاذ القرارات التي تخص قضايا التعليم
تهيئة الظروف الملائمة لتعليم فعال
مؤشرات وتوصيات

الفصل الثامن : خيارات من أجل التربية : العامل السياسي

الخيارات التعليمية، اختيارات مجتمعية
الطلب على التعليم
التقييم والنقاش العلني
الفرص التي يتيحها التجديد واللامركزية
إشراك مختلف الجهات الفاعلة في العملية التربوية
التشجيع على تحقيق الاستقلال الذاتي الفعلي للمؤسسات التعليمية
ضرورة اقرار تنظيم عام للنظام التعليمي
الخيارات الاقتصادية والمالية
وطأة القيود المالية
مؤشرات للمستقبل
الاستعانة بالموارد التي يقدمها مجتمع المعلومات
تأثير التكنولوجيات الجديدة على المجتمع وعلى التربية
نقاش واسع النطاق
مؤشرات وتوصيات

الفصل التاسع : التعاون على الصعيد الدولي من أجل تعليم القرية العالمية

النساء والفتيات : تعليم من أجل المساواة
التعليم والتنمية الاجتماعية
تحويل الديون لفائدة التعليم
إقامة مرصد لليونسكو للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات
من المساعدة الى علاقة الشراكة
العلماء والبحث العلمي والمبادلات الدولية
مهام جديدة لليونسكو
مؤشرات وتوصيات

المحتوى

الخاتمة

التميّز في التربية والتعليم : والاستثمار في المواهب الانسانية إنعام المفتي

تحسين نوعية التعليم المدرسي ايساو أماجي

احياء روح الجماعة :
رؤية لدور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية
في القرن المقبل روبرتو كارنيرو

التربية في افريقيا اليوم فاي تشونغ

التلاحم والتضامن والاستبعاد برونيسلاف غريميك

تهيئة الفرص ألكساندرا كورنهاوزر

التربية وتعزيز القدرات الذاتية والوفاق الاجتماعي مايكل مانلي

التربية من أجل المجتمع العالمي كاران سينغ

التعليم من أجل عالم متعدد الثقافات رودلفو ستافنهاغن

انفتاح الذهن سبيلنا الى حياة أفضل للجميع ميونغ وون سور

وجهة نظر آسيوية حول التفاعلات بين التربية
والثقافة لأغراض التنمية الاقتصادية والبشرية تشو نانتشاو

ملاحق

١ – أعمال اللجنة
٢ – أعضاء اللجنة
٣ – صلاحيات اللجنة
٤ – المستشارون البارزون
٥ – الأمانة
٦ – اجتماعات اللجنة
٧ – مؤسسات وأفراد تمت استشارتهم
٨ – المتابعة

جاك ديلور

التربية : اليوطوبيا* الضرورية

في مواجهة التحديات المتعددة التي ينطوي عليها المستقبل، ترى البشرية في التربية رصيدا لاغنى عنه في محاولتها لتحقيق مُثُل السلام والحرية والعدالة الاجتماعية. وتحرص اللجنة، في ختام أعمالها، على أن تؤكد ايمانها بالدور الأساسي الذي تضطلع به التربية في التنمية المستمرة للفرد وللمجتمعات، لا بوصفها "علاجا خارقا" أو صيغة سحرية تفتح الباب الى عالم يمكن تحقيق جميع المُثل فيه، وإنما باعتبارها سبيلا أساسيا، من بين سبل أخرى، لخدمة تنمية بشرية أكثر انسجاما وعمقا، تساعد على حسر نطاق الفقر والاستبعاد والجهل والقمع والحروب.

وتود اللجنة، من خلال تحليلاتها ومناقشاتها وتوصياتها أن تشرك في هذه القناعة أكبر عدد من القراء، في وقت تتعرض فيه سياسات التربية لانتقادات شديدة، أو يدفع بها، لأسباب اقتصادية ومالية، الى آخر مراتب الأولوية.

وهناك نقطة بحاجة الى تأكيد، وهي أن اللجنة عمدت أولا وقبل أي شيء الى التفكير في الأطفال واليافعين، الذين سيأخذون الشعلة غدا من أجيال الكبار، هؤلاء الكبار الذين ينزعون أكثر مما ينبغي الى حصر

* اليوطوبيا هي مثوى الكمال المتخيل للسعادة البشرية.

اهتمامهم في مشكلاتهم الخاصة. فالتربية هي أيضا تعبير عن المحبة للأطفال والشباب الذين يجب علينا أن نستقبلهم في مجتمعاتنا مفسحين لهم المكان الذي ينبغي لهم – في النظام التعليمي بطبيعة الحال– ولكن أيضا في الأسرة وفي المجتمع المحلي وعلى صعيد الأمة. ويجب أن نتذكر دوما هذا الواجب الأساسي كي يحظى باهتمام أكبر، حتى عندما تتم المفاضلة بين الخيارات السياسية والاقتصادية والمالية. فالطفل، كما يقول الشاعر، هو أب الإنسان.

ومن الضروري حقا، في نهاية قرن وسمه الصخب والعنف بقدر ما تميز بضروب التقدم الاقتصادي والاجتماعي – غير الموزع مع ذلك على نحو متكافئ – ، وفي فجر قرن جديد ينازع فيه الجزع الأمل، أن يولي كل من يستشعر المسؤولية اهتماما لغايات التعليم ولوسائله. وترى اللجنة أن التربية عملية مستمرة لإثراء المعارف والمهارات، كما أنها، وربما في المقام الأول، عملية مميزة لتنمية الفرد وبناء العلاقات بين الأفراد والجماعات والأمم.

إن قبول أعضاء اللجنة للمهمة التي عهد اليهم بها كان يعني صراحة أخذهم بهذا المنظور؛ وقد أرادوا أن يؤكدوا ، بما استخلصوه من حجج، الدور الرئيسي الذي تضطلع به اليونسكو، والذي ينبع مباشرة من الأفكار التي قامت عليها المنظمة والتي ترتكز على الأمل في اقامة عالم أفضل يعرف فيه الناس كيف يحترمون حقوق الرجل وحقوق المرأة، وكيف يظهرون التفاهم ويجعلون من تقدم المعارف أداة لا للتمييز وإنما للنهوض بالجنس البشري عامة.

ولا شك أنها لمهمة عسيرة على لجنتنا تلك المهمة التي تتمثل خاصة في تجاوز عقبة التنوع الهائل للأوضاع في العالم، وفي محاولة الوصول الى تحليلات تصلح للجميع، والى استنتاجات مقبولة أيضا من الجميع.

ومع ذلك سعت اللجنة جاهدة الى أن يندرج تفكيرها في اطار مستقبل تغلب عليه العولمة، والى انتقاء الأسئلة المناسبة التي تطرح نفسها على الجميع، والى رسم مؤشرات توجيهية تصلح على المستوى الوطني وعلى الصعيد العالمي على السواء.

اطار الاستشراف

لقد تميز هذا الربع الأخير من القرن باكتشافات واختراعات علمية رائعة، وخرجت من دائرة التخلف بلدان عديدة، وواصل مستوى المعيشة تقدمه بمعدلات شديدة التباين من بلد لآخر. ومع ذلك، فان شعورا بخيبة الأمل يبدو سائدا ويناقض بصورة واضحة الآمال التي ولدت غداة الحرب العالمية الثانية.

ويمكن إذن أن نقول إن التقدم – بالمعدلات الاقتصادية والاجتماعية – جلب معه خيبة الأمل، مما تشهد عليه زيادة البطالة وتفاقم ظواهر الاستبعاد في البلدان الغنية، ويؤكده استمرار الفوارق في مستويات التنمية في العالم [١]. ومع أن البشرية أصبحت أكثر وعيا بالمخاطر التي تتهدد بيئتها الطبيعية، فاننا لم نكرس بعد الموارد اللازمة للتصدي لها على الرغم من عقد اجتماعات دولية عديدة مثل مؤتمر ريو دي جانيرو، الذي عقدته الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢، ومن ظهور نذر قوية تمخضت عنها كوارث طبيعية أو حوادث صناعية فادحة. ولم يعد من الممكن اعتبار "النمو الاقتصادي بأي ثمن" السبيل الأمثل الذي يمكن أن يتيح التوفيق بين التقدم المادي والانصاف، وبين احترام وضع الانسان واحترام المقومات الطبيعية التي يجب علينا أن ننقلها في حالة طيبة الى الأجيال القادمة.

فهل استخلصنا من ذلك كل النتائج سواء فيما يتعلق بغايات وسبل ووسائل التنمية المستديمة أو فيما يتصل بأشكال جديدة من التعاون الدولي؟ الجواب طبعا بالنفي ! وسيكون ذلك إذن أحد التحديات الفكرية والسياسية الكبرى للقرن المقبل.

ولا ينبغي أن تدفع هذه الملاحظة البلدان النامية الى إهمال محركات النمو التقليدية، ولاسيما ضرورة الانخراط في عالم العلم والتكنولوجيا بما يقتضيه ذلك من تكيف ثقافي وتطوير للعقليات وتحديثها.

تلك خيبة أمل أخرى وزوال وهم آخر لأولئك الذين رأوا في انتهاء الحرب الباردة آفاق عالم أفضل ينعم بالسلام. وليس بالعزاء أو المبرر

(١) تشير دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أن متوسط الدخل في أقل البلدان نموا (٥٦٠ مليون نسمة) آخذ في التراجع. ويقدر دخل الفرد فيها بمبلغ ٣٠٠ دولار في السنة مقابل ٩٠٦ دولارات في البلدان النامية الأخرى و٥٩٨ ٢١ دولارا في الدول الصناعية.

الكافي للمرء أن يردد أن التاريخ مفعم بالمآسي. فكل منا يعرف ذلك أو ينبغي له أن يعرفه. فاذا كانت الحرب العالمية الثانية قد كبدت البشرية خمسين مليونا من الضحايا، فكيف لا نذكر أنه منذ ١٩٤٥ نشب نحو ١٥٠ حربا تمخضت عن سقوط عشرين مليونا من القتلى، قبل سقوط حائط برلين وبعده؟ أمخاطر جديدة هي أم مخاطر قديمة؟ ليس لذلك كبير أهمية، فالتوترات تعتمل وتنفجر بين الأمم أو بين الجماعات الإثنية (العرقية) أو بسبب صنوف الاجحاف التي تتراكم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقياس حجم هذه المخاطر والتهيؤ وتنظيم الصفوف لاستبعادها هو واجب جميع المسؤولين في سياق يتميز بالتكافل المتنامي بين الشعوب وبأخذ المشكلات أبعادا عالمية.

ولكن كيف لنا أن نتعلم أن نعيش معا في "القرية العالمية" إذا لم نكن قادرين على العيش معا في مجتمعاتنا الطبيعية التي ننتمي اليها: الأمة والاقليم والمدينة والقرية والحي؟ وهل نريد وهل نستطيع الاسهام في حياة المجتمع؟، ذلك هو السؤال الذي ترتكز عليه الديمقراطية. إذ ينبغي ألا ننسى أن هذه الارادة إنما تتوقف على إحساس كل منا بالمسؤولية. على أنه إذا كانت الديمقراطية قد غزت أقاليم جديدة سيطرت عليها حتى آنذاك الاستبدادية والتحكم، فانها تتجه الى فقدان بريقها في أقاليم أخرى أرسيت فيها مؤسسيا منذ عشرات السنين، وكأنما يتعين دوما بدء كل شيء من جديد ويتعين التجديد والابتكار من جديد.

فكيف يمكن ألا تشعر عملية وضع السياسة التربوية بأن عليها مواجهة هذه التحديات الثلاثة الكبرى؟ وكيف يمكن للجنة ألا تبرز ما يمكن أن تسهم به هذه السياسات في اقامة عالم أفضل وفي إحداث تنمية بشرية مستديمة، وفي تعزيز التفاهم بين الشعوب وفي تجديد الديمقراطية المعاشة على أرض الواقع؟

التوترات التي يلزم تجاوزها

ينبغي لهذه الغاية مجابهة التوترات الرئيسية والأفضل أن نتغلب عليها، وهي، وإن لم تكن جديدة، تحتل مكان الصدارة في إشكالية القرن الحادي والعشرين، ونوردها فيما يلي:

- التوتر بين العالمي والمحلي : أن يصبح المرء شيئا فشيئا مواطنا من مواطني العالم دون أن ينفصل عن جذوره، مع استمرار المشاركة بنشاط في حياة أمته وحياة مجتمعه المحلي.
- التوتر بين الكلي والخصوصي: إن عالمية الثقافة تتحقق بصورة مطردة ولكنها لا تزال جزئية. وهي أمر لا محيد عنه بكل ما تنطوي عليه من وعود ومخاطر ليس أقلها إغفال طابع التفرد لدى كل شخص، الذي يتمثل في نزوعه الى اختيار مصيره والى تحقيق كل امكاناته في ظل ما يحافظ عليه من ثراء تقاليده وثقافته الخاصة التي تتهددها التطورات الجارية إن لم يتخذ جانب الحذر.
- التوتر بين التقاليد والحداثة الذي يعتبر جزءا من نفس الاشكالية: كيف يمكن التجاوب مع التغيير دون التنكر للذات، وبناء الاستقلال الذاتي في تكامل مع حرية الغير وتطوره، وكيف يمكن الامساك بعنان التقدم العلمي؟ وبهذه الروح ينبغي مواجهة التحدي الذي تطرحه تكنولوجيات المعلومات الجديدة.
- التوتر بين المدى الطويل والمدى القصير: وهو توتر أزلي تغذيه اليوم سيطرة الاعتبارات الوقتية العابرة والآنية في سياق تعيدنا فيه دوما وفرة المعلومات والانفعالات الوقتية الزائلة الى التركيز على المشكلات الفورية المباشرة. فالجماهير تريد اجابات وحلولا سريعة بينما يتطلب الكثير من المشكلات استراتيجية متأنية للاصلاح تقرر بالتشاور والتفاوض. ذلك هو الحال على وجه التحديد فيما يتعلق بسياسات التعليم.
- التوتر بين الحاجة الى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص: وهذه مسألة كلاسيكية طرحت منذ بداية القرن على واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية كما طرحت على واضعي سياسات التعليم. وقد وجدت حلا أحيانا وإن لم يكن مطلقا ولا دائما. واليوم تأخذ اللجنة على

عاتقها تبعة القول بأن الضغوط التي تولّدها المنافسة تنسي الكثيرين من المسؤولين مهمة توفير الوسائل لكل إنسان لإغتنام جميع الفرص التي تتاح له. وهذه الملاحظة هي التي حدت بنا، فيما يخص المجال الذي يشمله هذا التقرير، الى أن نتناول من جديد مفهوم التربية التي تدوم طوال الحياة ونحدثه بما يوفق بين ثلاث قوى هي المنافسة الحافزة والتعاون المقوي والتضامن الموحّد.

● التوتر بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الانسان على استيعابها: كذلك لم تقاوم اللجنة إغراء اضافة موضوعات علمية جديدة للدراسة مثل معرفة الذات ووسائل تأمين الصحة البدنية والنفسية أو وسائل التعلّم لمعرفة البيئة الطبيعية وصونها على نحو أفضل. ولأن الضغط القائم حاليا على المناهج كبير، فان أي استراتيجية واضحة للاصلاح يجب أن تشتمل على إجراء اختيارات شريطة الحفاظ على العناصر الأساسية لتعليم أساسي يتيح للمرء حياة أفضل بفضل المعرفة، والتجربة، ومن خلال بناء ثقافة شخصية.

● وأخيرا، والأمر يتعلق هنا أيضا بملاحظة أزلية، التوتر بين الروحي والمادي: فالعالم متعطش، دون أن يشعر بذلك أو يعبر عنه، الى مثل أعلى والى قيم نسميها هنا قيما أخلاقية. فيا لها من مهمة نبيلة للتربية أن تحفز في كل فرد، وفقا لتقاليده ومعتقداتـــه، وفي احترام تام للتعددية، هذا التسامي للفكر والروح الى مستوى العالمي والى نوع من التفوق على الذات وتجاوزها. فعلى ذلك – واللجنة هنا تزن كلماتها بعناية – يعتمد بقاء البشرية.

صياغة مستقبلنا المشترك وبناؤه

إن شعورا بالدوار ينتاب معاصرينا الممزقين بين هذه العولمة التي يشهدون مظاهرها وأحيانا يعانونها، وبين بحثهم عن جذور ومرجعيات وانتماءات.

وعلى التربية أن تواجه هذه المشكلة أكثر من أي وقت مضى، في منظور المخاض العسير لمولد مجتمع عالمي، لأنها تحتل مكان الصدارة في تنمية الأفراد والمجتمعات. فمهمتها هي تمكين الجميع، بدون

استثناء، من استثمار جميع مواهبهم وكل طاقاتهم الخلاقة الى أقصى مدى، وهو ما يعني بالنسبة لكل فرد القدرة على أن يتكفل بأموره وأن يحقق مقاصده الشخصية.

وهذه الغاية تتجاوز كل ما عداها. وسيكون تحقيقها، وهو صعب وطويل، اسهاما أساسيا في السعي الى اقامة عالم يكون العيش فيه أيسر وأكثر عدالة. ويهم اللجنة أن تؤكد بقوة على ذلك في وقت يساور فيه الشك بعض العقول فيما يتعلق بالامكانات التي تتيحها التربية.

صحيح أن ثمة مشكلات كثيرة أخرى تتطلب حلا وسوف نعود اليها؛ ولكن هذا التقرير يعد في وقت تتردد فيه البشرية بين الاستمرار في المواجهة على الطريق ذاته وبين الاستسلام أمام كم من أشكال البؤس التي سببتها الحروب والجريمة والتخلف. فلنعرض عليها طريقا آخر.

فكل شيء يدعو إذن الى التأكيد من جديد على الأبعاد الأخلاقية والثقافية للتربية، ويدعو من ثم الى تهيئة الوسائل لكل فرد لكي يفهم الآخر في خصوصيته ويفهم العالم في سعيه المضطرب نحو نوع من الوحدة. ولكن ذلك يتطلب البدء بفهم الذات فيما يعدّ رحلة داخلية تتحدد معالم مسارها بالمعرفة والتأمل وممارسة النقد الذاتي.

ويجب أن تكون هذه الرسالة رائدا لكل التفكير في التربية، في تطلع الى تأسيس أشكال أوسع وأبعد أثرا للتعاون الدولي الذي ستخلص اليه هذه الاستنتاجات.

وفي هذا المنظور ينتظم كل شيء، سواء ما يتعلق بمقتضيات العلم والتكنولوجيا أو بمعرفة المرء لذاته ولبيئته، أو ببناء المهارات التي تمكن كل فرد من أن يعمل كعضو في أسرة أو كمواطن أو كعضو منتج في المجتمع.

ومؤدى ذلك أن اللجنة لا تقلل مطلقا من قيمة الدور المركزي للعقل والابتكار وقيمة الانتقال الى مجتمع ينعم بالمعرفة، وأهمية العمليات الذاتية لإتاحة السبيل لتراكم المعارف ولاضافة اكتشافات جديدة وتطبيقها في مختلف مجالات النشاط البشري سواء فيما يتعلق بالصحة والبيئة أو بانتاج السلع والخدمات. وتدرك اللجنة أيضا حدود محاولات نقل التكنولوجيات الى البلدان الأشد عوزا بل وما تمنى به من فشل،

وذلك على وجه التحديد بسبب الطابع الذاتي للنهوج المتبعة في تحصيل المعارف واستخدامها. ومن هنا كان من الضروري، بين أمور أخرى، التعرّف في وقت مبكر على العلم وطرائق استعماله، وعلى الجهد الشاق اللازم لاستيعاب التقدم في ظل إحترام هوية الانسان وكرامته. وهنا أيضا يجب أن يكون الشاغل الأخلاقي ماثلا.

ويذكّر هذا أيضا بأن اللجنة على وعي بالمهام التي يتعين على التربية أن تؤديها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فكثيرا ما يعتبر نظام التعليم مسؤولا عن البطالة. وهذه الملاحظة ليست صحيحة إلا جزئيا ويجب على الأخص ألا تحجب المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي يلزم الوفاء بها لتحقيق العمالة الكاملة أو لمساعدة الاقتصادات في البلدان المتخلفة على الانطلاق. وإزاء ذلك تعتقد اللجنة أن نظاما تعليميا أكثر مرونة يسمح بتعدد المناهج وبناء الجسور بين نظم التعليم المختلفة أو بين الحياة العملية والمزيد من التدريب، يمثل اجابات مناسبة للأسئلة التي يطرحها عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. ومثل هذا النظام يتيح أيضا حسر نطاق الفشل الدراسي الذي يجب على كل منا أن يقدر ما ينجم عنه من إهدار هائل للموارد البشرية.

ولكن هذه التحسينات المنشودة والممكنة لن تغني عن التجديد الفكري وعن استخدام نموذج للتنمية المستديمة، يتفق والخصائص التي يتميز بها كل بلد. ويجب أن يقتنع الجميع بأنه ينبغي، مع التقدم الحالي والمنتظر للعلم والتكنولوجيا، ومع تزايد أهمية الجانب المعرفي والجوانب الأخرى غير الملموسة في انتاج السلع والخدمات، إعادة التفكير في مكانة العمل ونظمه المختلفة في مجتمع الغد. ويتعين لاقامة هذا المجتمع أن يسبق الخيال البشري التقدم التكنولوجي إذا أردنا أن نتجنب تفاقم البطالة والاستبعاد الاجتماعي أو انعدام المساواة في التنمية.

ولكل هذه الأسباب يبدو لنا أن مفهوم التعلّم مدى الحياة يفرض نفسه بكل ما يتسم به من مرونة وتنوع ويسر، في كل وقت وفي كل مكان يجب أن يلقى تأييدا واسعا. فيجب أن يعاد التفكير في فكرة التربية المستمرة مدى الحياة وأن يوسع نطاقها. ذلك أن عليها أن تتواءم مع التحولات

التي تطرأ على الحياة المهنية، وأن تكون بناء مستمرا للانسان ولمعرفته وامكاناته، بل وأيضا لقدرته على الحكم على الأمور والتصرف. ويجب أن تتيح له الاحساس بذاته وببيئته وأن تشجعه على أداء دوره الاجتماعي في العمل وفي حياة الجماعة.

وفي هذا السياق ناقشت اللجنة ضرورة التوجه نحو "مجتمع التعلّم". فالحياة الشخصية والاجتماعية كلها تتيح ولا ريب مجالا للتعلّم بقدر ما تتيح مجالا للعمل. ومن ثم فان الإغراء قوي لتمييز هذا الجانب والتأكيد على الامكانات التعليمية لوسائل الاتصال الحديثة أو للحياة المهنية أو للأنشطة الثقافية وأنشطة أوقات الفراغ، حتى الى حد نسيان بعض الحقائق الأساسية. ذلك أنه إذا كان يجب استخدام كل امكانات التعلّم والترقي هذه، فان من اللازم أن تتوفر لدى الفرد عناصر تعليم أساسي جيد. وخير من ذلك أن تعزز المدرسة لديه حب التعلّم ومتعته، والقدرة على أن يتعلم كيف يتعلم، وأن يكون شغوفا بالمعرفة. ولنذهب حتى الى حد تصور مجتمع يكون فيه كل فرد متعلما حينا ومعلما حينا آخر.

وفي سبيل تحقيق ذلك، لا شيء يمكن أن يحل محل التعليم النظامي الذي يلقّن فيه كل طالب مبادئ فروع المعرفة بمختلف أشكالها. ولا شيء يمكن أن يحل محل العلاقة القائمة على المهابة، ولكن أيضا على الحوار، بين التلميذ والمعلم. وهذا ما قاله مرارا وتكرارا كل كبار المفكرين الكلاسيكيين الذين عنوا بمشكلة التربية. وعلى المعلم أن ينقل الى التلميذ ما تعلمته البشرية عن نفسها وعن الطبيعة وكل ما أبدعته وابتكرته من مخترعات أساسية.

إحلال التعلّم مدى الحياة مكانة القلب في المجتمع

إن مفهوم التعلّم مدى الحياة يبدو إذن كأحد مفاتيح القرن الحادي والعشرين. وهو يتجاوز التمييز التقليدي بين التعليم الأولي والتربية المستمرة؛ ويستجيب للتحدي الذي يطرحه عالم سريع التغير. غير أن هذه

الملاحظة ليست جديدة، فقد أكدت من قبل تقارير سابقة عن التربية على حاجة الناس الى معاودة الدراسة من أجل التصدي للمستجدات التي تطرأ في الحياة الخاصة أو في الحياة المهنية. وهذا المطلب لا يزال قائما بل إنه إزداد قوة، ولا يمكن الوفاء به دون أن يكون كل فرد قد تعلم كيف يتعلم.

ولكن ثمة ضرورة أخرى تبرز اليوم، وهي الضرورة التي تفرض علينا، بعد ذلك التغيير العميق للأنماط التقليدية للحياة، فهم الآخرين على نحو أفضل وتحسين فهمنا للعالم. فضرورات التفاهم مع الآخرين، والتبادل السلمي وكذلك الانسجام معهم، هي على وجه التحديد ما يفتقر اليه عالمنا بالدرجة الأولى.

إن اتخاذ هذا الموقف يحدو باللجنة الى زيادة التأكيد على إحدى الدعائم الأربع التي عرضتها ووضحتها باعتبارها أسس التربية، ونعني بها تعلّم كيفية العيش معا بتنمية المعرفة بالآخرين ومعرفة تاريخهم وتقاليدهم وروحانياتهم، ثم، انطلاقا من ذلك، بناء عقلية جديدة تدفع المرء، بفضل هذا الادراك للتكافل المتزايد بيننا، وبفضل تحليل متوافق عليه لمخاطر المستقبل وتحدياته، الى تحقيق مشروعات مشتركة أو الى تسوية حصيفة وهادئة للنزاعات التي لا مناص منها. قد يقول المرء إن ذلك خيال يتطلع الى بلوغ الكمال، ولكنه خيال ضروري وتطلع لا غنى عنه للخروج من دائرة الأخطار التي يغذيها الاستخفاف أو الاستسلام.

نعم، إن اللجنة يراودها حلم تربية خلاقة تضع أسس هذه العقلية الجديدة. وهي، مع ذلك، لم تغفل دعائم التربية الثلاث الأخرى التي توفر بشكل ما العناصر الأساسية لتعلّم كيفية العيش مع الآخرين.

وهي تتمثل أولا في أن يتعلم المرء كيف يعرف. ولكن ينبغي، بالنظر الى التغيرات السريعة التي أحدثها التقدم العلمي وأشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي الجديدة، التأكيد على التوفيق بين ثقافة عامة واسعة بما فيه الكفاية، وبين امكانية الدراسة المعمقة لعدد صغير من المواد. فهذه الثقافة العامة تعدّ بشكل ما جواز المرور نحو تربية مستمرة مدى الحياة بقدر ما توفر لدى الفرد الميل، وكذلك الأسس، للتعلّم طوال الحياة.

وتتمثل ثانيا في أن يتعلم المرء كيف يعمل. فالى جانب تعلّم عمل من الأعمال، يتعين عليه بوجه أعم اكتساب كفاءة تجعله قادرا على مواجهة مواقف عديدة بعضها غير متوقع، وتيسر له العمل الجماعي، وهو أمر لا يلقى العناية الكافية من الأساليب التعليمية المتبعة اليوم. وهذه الكفاءة وتلك المؤهلات كثيرا ما تصبح أيسر منالا إذا أتيحت للتلاميذ والطلبة امكانية اختبار قدراتهم وإثرائها بالاشتراك في أنشطة مهنية أو اجتماعية، جنبا الى جنب مع دراستهم. الأمر الذي يبرر وجوب اعطاء مكانة أهم لمختلف الأساليب الممكنة للتناوب بين الدراسة والعمل.

وأخيرا، وليس آخرا بحال من الأحوال، أن يتعلم المرء ليكون. وكان ذلك هو الموضوع السائد في تقرير إدغار فور الذي نشر عام ١٩٧٢ من قبل اليونسكو بعنوان "تعلّم لتكون : عالم التربية اليوم وغدا" ولا تزال توصياته ذات قيمة راهنة كبيرة بالنظر الى أن القرن الحادي والعشرين سيتطلب من الجميع قدرة أكبر على الاستقلال الذاتي والحكم على الأمور لتساير دعم المسؤولية الشخصية في تحقيق الهدف المشترك للجماعة. وكذلك بسبب ضرورة أخرى يؤكد عليها التقرير الحالي : وهي ألا يترك دون اكتشاف أي من المواهب الكامنة، شأن الكنوز، في أعماق كل إنسان. ولنذكر على سبيل المثال لا الحصر الذاكرة وقوة الاستدلال والخيال والقدرات البدنية والحس الجمالي وسهولة الاتصال والتخاطب مع الآخرين، والاستعداد الطبيعي للريادة والتوجيه... وهو ما يؤكد ضرورة أن يعرف المرء ذاته على نحو أفضل.

وقد أشارت اللجنة الى هذه اليوطوبيا الأخرى: مجتمع التعلّم القائم على اكتساب المعارف وتحديثها واستخدامها. تلك هي المناحي الثلاثة التي ينبغي إبرازها في العملية التعليمية. فبينما يتنامى مجتمع المعلومات مضاعفا إمكانات الوصول الى البيانات والوقائع، يجب أن تتيح التربية لكل فرد استخدام المعلومات وإستقاءها وإختيارها وتنظيمها وإدارتها والانتفاع بها.

ويجب إذن أن تتكيف التربية بصفة مستمرة مع تغيرات المجتمع دون أن تغفل نقل مكتسبات التجربة الإنسانية وأسسها وثمارها.

وإزاء هذا الطلب المتنامي، الذي يتسم بتزايد الحرص على الارتقاء بنوعية التعليم، كيف يمكن لسياسات التعليم أن تفي بالهدف المزدوج :

الارتقاء بمستويات التعليم وتحقيق التكافؤ في توفيره؟ تلك هي الأسئلة التي طرحتها اللجنة بصدد نهوج التعليم وأساليبه ومضامينه، والشروط اللازمة لضمان فعاليته.

إعادة التفكير في مختلف مراحل التعليم والربط فيما بينها

إن اللجنة، إذ ركزت مقترحاتها حول مفهوم التعلّم مدى الحياة، لم تكن تقصد أن هذه القفزة النوعية ستعفي من التفكير في مختلف مستويات التعليم. بل كانت تريد أن تؤكد من جديد على بعض التوجهات الرئيسية التي سبقت اليونسكو الى طرحها، مثل الأهمية الحيوية للتعليم الأساسي، وأن تحث على مراجعة دور التعليم الثانوي وأن تقدم اجابات عن التساؤلات التي يطرحها تطور التعليم العالي، ولاسيما ظاهرة تكاثر طلابه.

فالتعلّم مدى الحياة يسمح، بكل بساطة، بتنظيم المراحل المختلفة للتعليم وبتهيئة عمليات الانتقال بينها، وبتنويع المسارات مع تحسين قيمة كل منها. وبذلك يمكن تجنب ذلك الخيار الخطير: إما الإختيار على أساس القدرة الذي يعني مضاعفة حالات الفشل الدراسي ومخاطر الإستبعاد، وإما المساواة بين الجميع على حساب تعزيز المواهب وتشجيعها.

وهذه الأفكار لا تنتقص شيئا مما قيل بسداد في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع جومتيين (تايلاند) عام ١٩٩٠ بشأن التعليم الأساسي وحاجات التعلّم الأساسية :

"تشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلّم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات)، والمضامين الأساسية للتعلّم (كالمعرفة والمهارات والقيم والمواقف) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم، وللعيش والعمل بصورة كريمة والمشاركة الكاملة في عملية التنمية، ولتحسين نوعية حياتهم ولإتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلّم". (الإعلان العالمي حول التربية للجميع، المادة الأولى، الفقرة ١).

إن هذه القائمة يمكن أن تستثير الاعجاب، وهي بالفعل كذلك. ولكن لا ينبغي أن نخلص من ذلك الى أنها تعني شحنا مفرطا للمناهج الدراسية. فالعلاقة بين المعلم والتلميذ، والتعلّم المتوافر للأطفال في البيئة المحلية التي يعيشون فيها، والاستخدام المناسب لوسائل الاتصال الحديثة (حيث توجد)، يمكنها معا أن تسهم في التنمية الشخصية والفكرية لكل تلميذ. وفيها تجد المعارف الأساسية الثلاث مكانها كاملا : القراءة والكتابة والحساب. وينبغي للجمع بين التعليم التقليدي وبين النهوج الخارجة عن المدرسة أن يتيح للتلميذ الانتفاع بأبعاد التربية الثلاثة : الأخلاقي والثقافي؛ والعلمي والتكنولوجي؛ والاقتصادي والاجتماعي.

وبعبارة أخرى فان التربية هي أيضا تجربة اجتماعية يمكن للطفل بفضلها اكتشاف ذاته وإثراء علاقاته بالآخرين واكتساب أسس المعرفة والمهارات. وهذه التجربة يجب أن تبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة بأشكال مختلفة تبعا للحال، على أن تشرك فيها دائما الأسر والمجتمعات المحلية.

وينبغي أن نضيف في هذه المرحلة ملاحظتين ترى اللجنة أهميتهما:

أولا، أنه يجب توسيع نطاق التعليم الأساسي عبر العالم ليشمل الـ ٩٠٠ مليون من الكبار الأميين والـ ١٣٠ مليونا من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والأطفال الذين يزيد عددهم على المائة مليون والذين ينقطعون عن الدراسة قبل إتمامها. وهذا المشروع الضخم يشكل أولوية لأنشطة المعونة التقنية ولمشروعات الشراكة التي يتم إنجازها في إطار التعاون الدولي.

وثانيا، أن التعليم الأساسي مشكلة تواجه بطبيعة الحال جميع البلدان، بما فيها الدول الصناعية. ويجب، بدءا من هذه المرحلة التعليمية، أن تغرس مضامين التعليم في النفوس حب التعلّم والتعطش الى المعرفة، وأن تعزز من ثم رغبة الفرد في التعلّم مدى الحياة، وأن تتيح له امكانات التعلّم مدى الحياة.

ولننتقل الآن الى ما يمثل إحدى الصعوبات الكبرى لأي اصلاح : السياسات الواجب إتباعها من أجل النشء واليافعين الذين يتمون مرحلة التعليم الابتدائي، منذ انتهائهم منها وحتى إنخراطهم في الحياة المهنية أو التحاقهم بفروع التعليم العالي. فهل يمكن أن نقول إن هذا التعليم

المسمى بالثانوي لا يحظى بتقدير بالغ في مجال الفكر التربوي؟ ذلك لأنه يتعرض لكثير من النقد ويولّد قدرا كبيرار من الإحباط.

ولنذكر، من بين العوامل الكامنة وراء ذلك الاحباط، زيادة المتطلبات حجما وتنوعا، مما يفضي الى تزايد سريع لأعداد التلاميذ والى اكتظاظ المناهج وما ينجم عن ذلك من مشكلات التضخم المعهودة المرتبطة بالتعليم الجماهيري التي تجد البلدان التي لم تحقق تقدما كبيرا صعوبة في حلها، سواء على المستوى المالي أو على المستوى التنظيمي. ولنذكر كذلك همّ التخرج في هذا التعليم أو همّ فرص المستقبل المحدودة، ذلك الهم الذي يزيد منه الشعور المتسلط بضرورة الالتحاق بالتعليم العالي وكأنما هو كل شيء ولا شيء بدونه. ولم يكن لحالة البطالة الواسعة النطاق التي يعانيها الكثير من البلدان إلا أن تزيد من هذا القلق. وقد أكدت اللجنة على مدى الانزعاج الناجم عن توجّه يؤدي، في الأوساط الريفية كما في المدن، وفي البلدان النامية كما في البلدان الصناعية، الى البطالة والى عدم استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا.

ويبدو للجنة أنه لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة إلا بتنويع واسع جدا للمسارات الدراسية المعروضة. وهذا التوجه يعكس تماما شاغلا أساسيا يشغل اللجنة، وهو ضرورة استثمار جميع المواهب بطريقة تحد من الفشل الدراسي وتتلافى، لدى العديد من اليافعين، الشعور بأنهم مستبعدون ولا مستقبل أمامهم.

ويجب أن تشمل المسارات المختلفة المعروضة المسارات التقليدية الأكثر توجها نحو التجريد وصوغ المفاهيم، والمسارات التي يثريها تناوب بين المدرسة وبين الحياة المهنية فتساعد على كشف قدرات أخرى وميول أخرى. وينبغي على أي حال تأمين جسور بين هذه المسارات بحيث يمكن تصحيح أخطاء كثيرا ما تحدث في اختيار المسار.

وتؤمن اللجنة أيضا بأن امكانية التحول الى مسار تعليمي أو تدريبي آخر تتيح تغيير المناخ العام عن طريق اشاعة الطمأنينة في نفس الشباب بأن مصيرهم لم يتحدد بصفة نهائية بين سن الرابعة عشرة والعشرين.

وينبغي النظر الى فروع التعليم العالي أيضا من هذا المنظور.

ولنشر أولا الى أنه يوجد في بلدان عديدة، الى جانب الجامعة، مؤسسات أخرى للتعليم العالي يطبق بعضها أيضا نظام اختيار أحسن المتقدمين، بينما أنشيء بعضها الآخر لكي يوفر على مدى عامين الى أربعة أعوام، إعدادا مهنيا جيدا ومحدد الهدف. ولا شك أن هذا التنويع يستجيب لاحتياجات المجتمع والاقتصاد، حسبما يعبّر عنها على الصعيدين الوطني والاقليمي.

أما تضخم أعداد المتقدمين، الذي يلاحظ في البلدان الأكثر ثراء، فلا يمكن أن يجد حلا مقبولا سياسيا واجتماعيا في ظل نظام اختيار متزايد الصرامة. ومن أهم عيوب هذا النظام أن العديد من الفتيان والفتيات يجدون أنفسهم مستبعدين من التعليم قبل الحصول على دبلوم معترف به، وبذلك يوضعون في وضع يبعث على اليأس حيث لم ينالوا مزية الدبلوم ولا ما يعوض عنه من تدريب وإعداد مواءم لاحتياجات سوق العمل.

ومن اللازم إذن اتخاذ التدابير لمواجهة تزايد أعداد المتقدمين، الذي يمكن أن يظل، مع ذلك، ضمن الحدود المقبولة بفضل اصلاح لفروع التعليم الثانوي، حسبما اقترحت اللجنة خطوطه العريضة.

ويمكن للجامعة أن تسهم في هذه العملية بتنويع ما تعرضه:

- كمكان للعلم ومركز للتعلّم يؤدي بالطلبة الى البحث النظري أو التطبيقي، أو الى الاشتغال بالتعليم؛
- كمؤسسات تكفل، بالجمع بين المعرفة والمهارات الفنية رفيعة المستوى، الحصول على مؤهلات مهنية، وفقا لمقررات ومضامين تتواءم باستمرار مع احتياجات الاقتصاد؛
- كملتقى رئيسي للتعلّم مدى الحياة، بفتح أبوابه للكبار الراغبين في معاودة دراساتهم، أو مواءمة وإثراء معارفهم، أو اشباع ميولهم الى التعلّم في كل مجالات الحياة الثقافية؛
- كشريك مميّز في تعاون دولي يتيح تبادل المدرسين والطلبة وييسر، بفضل كراسي جامعية ذات توجه دولي، نشر أفضل ما وصل اليه التعليم من وسائل ومضامين.

وهكذا تتجاوز الجامعة ما ينظر اليه خطأ على أنه تناقض بين منطقين: منطق الخدمة العامة ومنطق سوق العمل. وتستعيد أيضا الاحساس برسالتها الفكرية والاجتماعية داخل المجتمع كمؤسسة من المؤسسات الكفيلة بصون القيم العالمية والتراث الثقافي. وترى اللجنة في ذلك أسبابا وجيهة للمناداة بمزيد من الاستقلال للجامعات.

إن اللجنة، وقد صاغت هذه المقترحات، تؤكد على أن هذه الاشكالية تأخذ بعدا خاصا في البلدان الفقيرة حيث يتعين على الجامعات أن تضطلع بدور حاسم. فعلى الجامعات في البلدان النامية أن تستخلص دروس الماضي لتحليل الصعوبات التي تواجه هذه البلدان اليوم، وأن تجري البحوث التي يمكن أن تسهم في حل مشكلاتها الأكثر حدة. وعليها فضلا عن ذلك أن تعرض رؤى جديدة للتنمية تتيح لبلدانها أن تبني بالفعل مستقبلا أفضل. وعليها أيضا يقع عبء إعداد الصفوة المنتظرة والخريجين من المستويين العالي والمتوسط الذين تحتاج اليهم بلدانها، في المجال المهني والتقني، للتوصل الى التحرر من دائرة الفقر والتخلف التي تتخبط فيها حاليا. وينبغي بصفة خاصة إعداد نماذج جديدة للتنمية لمناطق مثل افريقيا جنوب الصحراء، مثلما جرى من قبل لبلدان في شرق آسيا، وفق ما تقتضيه كل حالة.

نجاح استراتيجيات الاصلاح

تود اللجنة، دون التقليل من أهمية إدارة العوائق والقيود التي تواجه المخططين في الأجل القصير ودون اغفال الحاجة الى تطويع النظم القائمة، التأكيد على ضرورة الأخذ بنهج طويل الأجل للنجاح في تنفيذ الاصلاحات التي تفرضها الظروف. وهي تشدد بذلك على أن الإفراط في إجراء إصلاحات متعاقبة يقضي عليها إذ أنه لا يترك للنظام الوقت اللازم للتشبع بروح الإصلاح الجديد ولتمكين جميع المعنيين من المشاركة فيه. وفضلا عن ذلك فان حالات الإخفاق الماضية توضح أن العديد من المصلحين يسقطون من اعتبارهم، في تبنيهم لنهج يتسم بطابع راديكالي أو نظري

مبالغ فيه، الدروس المستفادة من التجربة أو ينبذون المكتسبات الايجابية الموروثة من الماضي. وبذلك يجد المعلمون والآباء والتلاميذ أنفسهم في حيرة من أمرهم ولا يكونون مهيئين بالتالي لقبول الإصلاح ووضعه موضع التطبيق.

وهناك ثلاث جهات فاعلة رئيسية تسهم في نجاح الإصلاحات التربوية: أولا المجتمع المحلي، ولاسيما الآباء ورؤساء المؤسسات التعليمية والمعلمون؛ وثانيا، السلطات العامة؛ وثالثا، المجتمع الدولي. وما أكثر ما كانت حالات تنجم في الماضي عن عدم كفاية الالتزام من جانب أحد هؤلاء الشركاء. فمحاولات فرض اصلاحات تربوية من القمة أو من الخارج لم تلق بداهة أي نجاح. والبلدان التي توجت فيها عملية الاصلاح بقدر من النجاح هي البلدان التي استحثت لدى المجتمعات المحلية ولدى الآباء والمدرسين التزاما قويا سانده حوار مستمر وأشكال مختلفة من المساعدة الخارجية سواء أكانت مالية أو تقنية أو مهنية. فأهمية المجتمع المحلي في أي استراتيجية لتطبيق الاصلاحات بنجاح أمر جلي.

ومشاركة المجتمع المحلي في تقييم الاحتياجات بفضل حوار مع السلطات العامة والجماعات المعنية داخل المجتمع هي مرحلة أولى أساسية لتوسيع نطاق الالتحاق بالتعليم وتحسينه. ومتابعة هذا الحوار باستخدام وسائل الإعلام وباجراء مناقشات داخل المجتمع، وبتوعية الآباء، وبتدريب المدرسين في موقع العمل، يولّد بشكل عام وعيا أفضل وقدرة أكبر على التمييز وتنمية للطاقات المحلية. فعندما تضطلع المجتمعات المحلية بمزيد من المسؤولية في تنميتها الذاتية، تعرف كيف تقدر دور التربية كوسيلة لبلوغ الأهداف المجتمعية وكذلك بوصفها تحسينا منشودا لنوعية الحياة.

وتؤكد اللجنة في هذا الصدد الأهمية البالغة لسياسة حكيمة حذرة لتحقيق اللامركزية، تساعد في زيادة مسؤولية كل مؤسسة مدرسية ومضاعفة قدرتها على التجديد والابتكار.

ولا يمكن بحال أن ينجح الإصلاح دون عون المعلمين ومشاركتهم بنشاط. وهذا في نظر اللجنة بمثابة توصية بايلاء اهتمام في المقام الأول للوضع الاجتماعي والثقافي والمادي للمربين.

إننا نطلب من المعلم الكثير، بل وأكثر مما ينبغي، حين ننتظر منه أن يعالج جوانب قصور مؤسسات أخرى، مكلفة هي أيضا بتعليم اليافعين وتدريبهم. نطالبه بالكثير بينما العالم الخارجي يتغلغل باطراد في المدرسة، ولاسيما عن طريق وسائل الاعلام والاتصال الجديدة. فالتلاميذ الذين يواجههم المعلم الآن نشء قل توجيه الأبوين أو السلطات الدينية لهم بينما زاد تلقيهم للمعلومات. وعلى المعلمين أن يضعوا هذا السياق الجديد في الاعتبار لكي يستمع النشء اليهم ويفهمهم، ولكي ينمي فيه حب التعلّم وليفهموه أن المعلومات ليست هي المعرفة، وأن هذه المعرفة تتطلب جهدا وانتباها ومشقة وإرادة.

إن المعلم يشعر، بحق أو بغير حق، أنه وحيد، لا لأنه يقوم بنشاط فردي فحسب، ولكن أيضا بسبب أهمية التوقعات التي يبعث عليها التعليم والانتقادات التي يتعرض لها والتي كثيرا ما تكون جائرة. وهو يود قبل كل شيء أن تحترم كرامته. على أن معظم المعلمين ينتمون الى منظمات نقابية كثيرا ما تسودها روح نقابية قوية مكرّسة للدفاع عن مصالحهم. ولا يمنع ذلك من وجوب دعم الحوار وإنارته بقبس جديد، بين المجتمع والمعلمين وبين السلطات العامة ومنظماتهم النقابية.

وينبغي الاعتراف بأن تجديد أسلوب هذا الحوار ليس بالمهمة اليسيرة. ولكن ذلك أمر لا غنى عنه من أجل تبديد الشعور بالعزلة والاحباط الذي يساور المعلم ولكي تجد اجراءات إعادة النظر في الأوضاع قبولا ويسهم الجميع في نجاح الاصلاحات اللازمة.

ويجدر في هذا السياق أن نضيف بعض التوصيات بشأن مضمون إعداد المعلمين ذاته، وانتفاعهم الكامل بالتربية المستمرة والنهوض بأوضاع المعلمين المسؤولين عن التعليم الأساسي، وتوصيات أخرى بشأن زيادة اهتمام المعلمين بالأوساط الاجتماعية الفقيرة الأقل حظا والمهمشة حيث يستطيعون الاسهام في دمج الأطفال واليافعين في المجتمع على نحو أفضل.

وهذه أيضا دعوة الى تزويد النظام التعليمي، ليس فقط بالمعلمين حسني الإعداد، ولكن أيضا بالأدوات والوسائل اللازمة لتعليم جيد

المستوى: الكتب، والوسائل الحديثة للاتصال، والبيئة الثقافية والاقتصادية المناسبة، وما الى ذلك.

إن اللجنة، ادراكا منها للواقع الملموس للتربية اليوم، تشدد كثيرا على توفير ما يلزم كما ونوعا من الوسائل، التقليدية منها – مثل الكتب، والجديدة – مثل تكنولوجيات المعلومات، والتي ينبغي استخدامها بفطنة وتمييز مع حفز مشاركة التلاميذ بنشاط. ويجب على المعلمين، من جانبهم، أن يعملوا بروح الفريق، ولاسيما في التعليم الثانوي، بحيث يتسنى لهم بنوع أخص أن يسهموا في توفير المرونة اللازمة للمقررات الدراسية، الأمر الذي يجنّب الكثير من حالات الفشل ويبرز بعض المواهب الطبيعية للتلاميذ، وييسر من ثم توجيها أفضل في المجالين الأكاديمي والمهني، في منظور تعليم يستمر مدى الحياة.

إن تحسين النظام التعليمي، منظورا اليه من هذه الزاوية، يتطلب من واضعي السياسة أن يضطلعوا بمسؤولياتهم كاملة فلا يتركوا الأمور تسير على علاتها وكأن السوق قادرة على تصحيح ما يوجد من عيوب أو كان هناك نوعا من التنظيم الذاتي يكفي لاصلاح الأخطاء عندما يرتكبونها.

ولقد شددت اللجنة، بدافع من إيمانها بأهمية واضعي السياسات، على دوام القيم وتحديات متطلبات المستقبل وواجبات المعلم والمجتمع: فواضع السياسات هو الذي يستطيع وحده، وقد أخذ جميع العناصر في الحسبان، أن يثير المناقشات المتعلقة بالصالح العام والتي تبدو الحاجة ماسة اليها في مجال التعليم لكونها تهم الجميع، ولأن الأمر إنما يتعلق بمستقبلنا، ولأن التعليم يمكن أن يسهم على وجه التحديد في تحسين مصيرنا فرادى ومجتمعين.

وهذا يقودنا حتما الى إبراز دور السلطات العامة، التي يقع على عاتقها واجب عرض الخيارات بوضوح، والقيام، بعد مشاورات واسعة مع جميع المعنيين، بتحديد الخيارات لسياسة عامة ترسم الاتجاهات، أيا كانت بنى النظام (عامة أو خاصة أو مختلطة)، وتضع أسس النظام ومحاوره، وتؤمن انتظامه عن طريق إجراء المواءمات اللازمة.

ولجميع القرارات التي تتخذ في هذا الاطار، بالطبع، آثار مالية. واللجنة لا تقلل من أهمية هذه الصعوبة. وهي، دون الدخول في تشعب

النظم وتنوعها، تعتقد أن التربية ثروة جماعية يجب أن تكون في متناول الجميع. وباقرار هذا المبدأ، يمكن الجمع بين المال العام والمال الخاص وفقا لصيغ مختلفة تأخذ في الحسبان تقاليد كل بلد، ومرحلة تنميته، وأساليب المعيشة وتوزيع الدخول بين سكانه.

ويجب على أي حال أن يسود مبدأ تكافؤ الفرص في كل ما يقرر من اختيارات.

لقد طرحت أثناء المناقشات اقتراحا جذريا. ذلك أنه مادام التعلّم مدى الحياة سيأخذ مكانه شيئا فشيئا ليصبح حقيقة واقعة، فمن الممكن التفكير في إعطاء كل يافع – في بداية التحاقه بالتعليم – رصيدا زمنيا يخوله الحق في عدد معين من سنوات التعليم، على أن يقيد هذا الرصيد في حساب في مؤسسة تتولى بطريقة ما ادارة رأس مال من الزمن يكون متوافرا لكل شخص مع الموارد المالية المناسبة، بحيث يمكنه أن يتصرف في رأس المال هذا وفقا لتجربته المدرسية واختياراته الخاصة. ويمكن أن يحتفظ بجزء منه لكي يتسنى له في حياته كراشد، الاستفادة بامكانات التعليم المستمر. ويمكنه أيضا زيادة رأس ماله باجراء ايداعات مالية – كنوع من الادخار المخصص للتعليم – تقيد لحسابه في "المصرف المختار". وبعد نقاش معمق أيدت اللجنة هذه الفكرة مع ادراكها للمخاطر الممكن حدوثها حتى على حساب تكافؤ الفرص. ولذلك يمكن والحالة هذه تجربة منح الاعتماد الزمني للتعليم في نهاية فترة التعليم الالزامي بحيث يتيح لليافع أن يختار طريقه، دون تقييد لمستقبله.

ولكن إذا كان الأمر يقتضي، بعد الخطوة الأساسية التي اتخذت في مؤتمر جومتيين حول التربية للجميع، أن نشير الى مسألة ملحة، فان التعليم الثانوي هو ما ينبغي أن يستوقف اهتمامنا. ففيما بين الخروج من المرحلة الابتدائية والانخراط في حياة العمل أو الالتحاق بالتعليم العالي، يتحدد مصير ملايين من الفتيان والفتيات. وهنا يكمن الضعف في نظمنا التعليمية، إما بالافراط في الانتقائية أو بعدم السيطرة على ظاهرة تضخم الأعداد بسبب الجمود أو عدم القدرة على التكيف. وفي الوقت الذي يواجه فيه هؤلاء الشباب مشكلات المراهقة ويحسون على نحو ما أنهم ناضجون مع أنهم لا يزالون في الواقع غير ناضجين، ويستبد بهم الشعور بالقلق على مستقبلهم في

مرحلة يفترض أن يكونوا فيها مرتاحي البال لا تشغلهم الهموم، من المهم أن تهيأ لهم أماكن للتعلّم والاكتشاف، وأن يزودوا بأدوات للتفكير في مستقبلهم ولإعداده، وأن تنوّع المسارات تبعا لقدراتهم، ومن المهم أيضا العمل على أن تكون الآفاق مفتوحة أمامهم، وعلى أن يكون تدارك الأمور أو تصحيح المسارات خلال مرحلة تعلّمهم ممكنا دائما.

توسيع التعاون الدولي في القرية العالمية

لاحظت اللجنة اللجوء المتزايد، في المجالات السياسية والاقتصادية، الى تدابير على المستوى الدولي لمحاولة ايجاد حلول مرضية للمشكلات ذات الأبعاد العالمية، وإن لم يكن ذلك إلا بسبب ظاهرة التكافل المتزايد التي جرى التأكيد عليها مرارا. ولاحظت اللجنة أيضا مع الأسف ضآلة النتائج المحرزة وضرورة اصلاح المؤسسات الدولية لزيادة فعالية تدخلاتها.

وهذا التحليل يصدق أيضا، في ظروف مماثلة، على المجالات الاجتماعية ومجال التربية. وقد كان تأكيد أهمية قمة كوبنهاغن، التي عقدت في مارس/آذار ١٩٩٥ وخصصت للتنمية الاجتماعية، تأكيدا مقصودا. واحتلت التربية مكانا مميزا في التوجهات التي اعتمدت، وهو ما دعا اللجنة الى صوغ عدة توصيات في هذا السياق تتعلق بما يلي:

- وضع سياسة قوية حافزة لتعليم الفتيات والنساء، وذلك وفقا لأهداف مؤتمر بكين العالمي الرابع حول المرأة (سبتمبر/أيلول ١٩٩٥)؛
- تحديد نسبة مئوية كحد أدنى من مساعدات التنمية (ربع مجموعها) للاسهام في تمويل التعليم؛ وهذا الميل في صالح التعليم ينبغي أن يطبق أيضا في المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، الذي يضطلع حاليا بدور هام؛
- التوسع في تطبيق مبدأ "إسقاط الديون مقابل الانفاق على التعليم" بحيث تعوض عن الآثار السلبية لسياسات التعديل الهيكلي وسياسات

تخفيض أرقام العجز الداخلي والخارجي في الانفاق العام على التعليم؛

- نشر التكنولوجيات الجديدة، التي يطلق عليها تكنولوجيات مجتمع المعلومات، لصالح جميع البلدان، لتلافي اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؛
- تعبئة الطاقات الهائلة التي تتيحها المنظمات غير الحكومية وتتيحها بالتالي المبادرات المنطلقة من القاعدة والتي يمكن أن تدعم على نحو بالغ النفع أنشطة التعاون الدولي.

وهذه المقترحات يجب أن تندرج في منظور الشراكة وليس في منظور تقديم المساعدة. فالتجربة تدفعنا، بعد الكثير من حالات الفشل والتبديد، الى هذا المنحى، أي الشراكة، والعالمية تقتضيه منا. وثمة أمثلة تشجعنا، مثل نجاح أنشطة التعاون والتبادل التي تجرى داخل تجمعات اقليمية. وهذا هو الحال في الاتحاد الأوروبي على الأخص.

والشراكة تجد كذلك ما يبررها في أنها يمكن أن تفضي الى تعاون ايجابي في مجموعه. ذلك أنه إذا كانت البلدان الصناعية تستطيع مساعدة البلدان النامية بأن تزودها بتجاربها الناجحة وبتقنياتها ووسائلها المالية والمادية، فانها تستطيع أيضا أن تتعلم منها طرائق لنقل التراث الثقافي ومسارات لتنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية، وكذلك، وبصفة خاصة، ثقافات وأساليب حياة مختلفة.

وتأمل اللجنة أن تقدم الدول الأعضاء لليونسكو الموارد التي تمكنها من تنمية روح الشراكة والعمل في إطار التوجهات التي تعرضها اللجنة على المؤتمر العام الثامن والعشرين لليونسكو. وتستطيع المنظمة الاضطلاع بذلك عن طريق نشر التجديدات الناجحة والمساعدة في اقامة شبكات تدعمها المبادرات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية على مستوى القاعدة ويمكن أن تستهدف نشر تعليم على مستوى عال (كراسي اليونسكو الجامعية) أو حفز الشراكات في ميدان البحوث.

ونحن نؤمن أيضا بأن ثمة دورا رئيسيا يناط بها في مجال التنمية الملائمة لتكنولوجيات المعلومات الجديدة في خدمة تربية عالية المستوى.

والأهم من ذلك كله هو أن اليونسكو تستطيع أن تخدم السلام والتفاهم بين البشر باعلاء شأن التربية بوصفها عامل وفاق، ينبثق من إرادتنا العيش معا، كأعضاء نشطين في قريتنا العالمية، نفكر وننظم من أجل خير الأجيال المقبلة. وبذلك يمكن لليونسكو أن تسهم في ثقافة السلام.

ولإختيار عنوان لتقريرها، لجأت اللجنة الى لافونتين وإحدى حكاياته المسماة "الفلاح وأطفاله":

(قال الفلاح) : «إحذروا بيع الميراث،
الذي تركه لنا آباؤنا،
ففيه كنز مكنون»

ونحن إذ نحور قليلا قول الشاعر الذي كان يمجد قيم العمل ويشير عوضا عن ذلك الى التربية – ونعني بذلك كل ما تعلمته البشرية عن ذاتها – يمكن أن نجعله يقول:

«ولكن العجوز كان حكيما
عندما أوضح لهم قبل وفاته
أن التعلّم هو ذلك الكنز»

جاك ديلور
رئيس اللجنة

الجزء الأول

الفصل الأول

مؤشرات وتوصيات

● يمثل التكافل على صعيد المعمورة والعولمة ظاهرتين كبريين في عصرنا هذا. وقد بدأتا بالفعل تأثيرهما. وسيسمان القرن الحادي والعشرين ببصماتهما الملموسة. وهما تستدعيان من الآن تفكيرا شاملا – يتجاوز بكثير ميادين التربية والثقافة – في أدوار المنظمات الدولية وهياكلها.

● ويكمن الخطر الرئيسي في أن يحدث انفصام بين أقلية قادرة على شق طريقها بنجاح في هذا العالم الجديد الذي هو في طريق التكوين وبين أغلبية تشعر بترنحها في مهب الأحداث وبعجزها عن التأثير في المصير المشترك للمجتمع في المستقبل مع ما يقترن بذلك من مخاطر تراجع الديمقراطية وحدوث ثورات متعددة.

● ولا بد لنا من أن نسترشد بهدف مثالي هو توجيه العالم نحو مزيد من التفاهم ومن الاحساس بالمسؤولية والتضامن، مع تقبل اختلافاتنا الروحية والثقافية. وتضطلع التربية، من خلال تيسير المعرفة للجميع، بهذه المهمة العالمية التي تتمثل على وجه التحديد في مساعدة الفرد على فهم العالم وفهم الآخرين.

الفصل الثاني

مؤشرات وتوصيات

● يجب أن تكون السياسة التربوية منوعة بما فيه الكفاية ومصممة بحيث لا تكون عاملا اضافيا من عوامل الاستبعاد الاجتماعي.

● لا ينبغي أن يكون هناك تعارض بين التنشئة الاجتماعية لكل فرد وبين التنمية الشخصية. ويجب إذن الاتجاه نحو نظام يحاول أن يجمع بين مزايا الاندماج وبين احترام الحقوق الفردية.

● ان التربية لا تستطيع وحدها حل المشكلات التي يثيرها انفصام الرابطة الاجتماعية (حيث يوجد). غير أنه يمكن أن ننتظر منها أن تسهم في تنمية ارادة العيش معا، التي هي عنصر أساسي من عناصر التلاحم الاجتماعي والهوية الوطنية.

● لا يمكن للمدرسة أن تنجح في هذه المهمة إلا إذا كانت تسهم، من جانبها، في النهوض بجماعات الأقليات واندماجها، وذلك بتعبئة جهود المعنيين أنفسهم في ظل احترام شخصيتهم.

● يبدو أن الديمقراطية تتقدم وفقا لأشكال ومراحل ملائمة لوضع كل بلد. ولكن حيويتها مهددة دوما. والمدرسة هي المرحلة التي يجب أن تبدأ فيها التنشئة على مواطنة واعية وايجابية.

● إن المشاركة الديمقراطية إنما هي مسألة مواطنة صالحة. غير أنه يمكن تشجيعها أو حفزها بتعليم وممارسات مواءمة لمجتمع وسائل الاعلام والمعلومات. والمقصود هو توفير معالم ومعينات على التفسير من أجل تعزيز القدرات على فهم الأمور والحكم عليها.

● على التربية أن تزود الأطفال وكذلك الكبار بالأسس الثقافية التي تتيح لهم، بقدر الامكان، فك رموز التحولات الجارية. وهذا يفترض اجراء تصنيف لكمّ المعلومات الهائل، من أجل تفسيره على نحو أفضل واعادة ربط الأحداث في اطار منظور تاريخي شامل.

الفصل الثالث

مؤشرات وتوصيات

- مواصلة التفكير الدائر حول فكرة نموذج جديد للتنمية أكثر احتراما للطبيعة ولتنظيم وقت الانسان.

- إعداد دراسة مستقبلية لمكانة العمل في المجتمع، بمراعاة آثار التقدم التقني وما يطرأ من تغيرات على أساليب الحياة الخاصة والمجتمعية.

- اجراء تقدير أكثر شمولا للتنمية البشرية، يضع في الاعتبار كل أبعادها، على غرار النهج المطبق في برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

- اقامة علاقات جديدة بين سياسة التربية وسياسة التنمية من أجل دعم أسس المعرفة والمهارات في البلدان المعنية : الحفز على المبادرة وعلى العمل الجماعي وعلى التعاضد الواقعي بمراعاة الموارد المحلية، وممارسة المهن الحرة والإقدام على تنظيم المشروعات وتنفيذها.

- ضرورة إثراء التعليم الأساسي وتعميمه (أهمية إعلان جومتيين).

الجزء الثاني

الفصل الرابع

مؤشرات وتوصيات

● يركّز التعليم مدى الحياة على أربعة دعائم : التعلّم للمعرفة، والتعلّم للعمل، والتعلّم للعيش مع الآخرين، وتعلّم المرء ليكون.

● **التعلّم للمعرفة** : بالجمع بين ثقافة عامة واسعة بدرجة كافية وبين امكانية البحث المعمق في عدد محدود من المواد. وهو ما يعني أيضا تعلّم كيفية التعلّم، للافادة من الفرص التي تتيحها التربية مدى الحياة.

● **التعلّم للعمل**، لا للحصول على تأهيل مهني فحسب، وإنما أيضا لاكتساب كفاءة تؤهل بشكل أعم لمواجهة مواقف عديدة وللعمل الجماعي، وكذلك التعلّم للعمل في اطار التجارب الاجتماعية المختلفة وتجارب العمل المتاحة للنشء واليافعين إما بصورة غير رسمية بفضل السياق المحلي أو الوطني وإما بشكل رسمي بفضل تنمية التعليم المتناوب مع العمل.

● **التعلّم للعيش مع الآخرين**، بتنمية فهم الآخر وادراك أوجه التكافل – تحقيق مشروعات مشتركة والاستعداد لتسوية النزاعات – في ظل احترام التعددية والتفاهم والسلام.

● **تعلّم المرء ليكون**، لكي تتفتح شخصيته على نحو أفضل وليكون بوسعه أن يتصرف بطاقة متجددة دوما من الاستقلالية والحكم على الأمور والمسؤولية الشخصية. وينبغي لهذه الغاية ألا تغفل التربية أي طاقة من طاقات كل فرد : الذاكرة والاستدلال والحس الجمالي والقدرات البدنية والقدرة على الاتصال.

● تنزع النظم التربوية الى إيلاء الاهتمام لاكتساب المعرفة على حساب أشكال التعلّم الأخرى، غير أنه أصبح من الحيوي الآن أن ننظر الى التربية على أنها كل متكامل. ويجب أن تكون هذه الرؤية ملهما وموجها في المستقبل للاصلاحات التربوية، سواء فيما يتعلق بمضامين المناهج الدراسية أو بطرق التدريس.

الفصل الخامس

مؤشرات وتوصيات

● إن التعلّم مدى الحياة هو مفتاح الدخول في القرن الحادي والعشرين. وهو يتجاوز التمييز التقليدي بين التعليم الأولي والتعليم المستمر، ويلتقي بمفهوم كثيرا ما ترد الاشارة اليه وهو مفهوم مجتمع التعلّم الذي يتيح كلّ شيء فيه فرصة للتعلّم وتنمية المواهب والقدرات.

● فالتعليم المستمر في صورته الجديدة هو تعليم يتجاوز كثيرا نطاق الممارسات المتبعة بالفعل في البلدان المتقدمة، مثل الترفيع من خلال التدريب أثناء العمل واعادة التدريب وتغيير المهنة والترقي المهني للكبار. فينبغي لهذا التعليم أن يزيد من امكانيات التعليم للجميع من أجل تحقيق غايات شتى يذكر منها اتاحة فرصة ثانية أو ثالثة، أو إرواء التعطش الى المعرفة وتذوق الجمال، وإشباع الرغبة في تجاوز الذات، وتجديد أو توسيع نطاق أنواع التدريب المرتبطة ارتباطا وثيقا بمقتضيات الحياة المهنية، بما في ذلك أنواع التدريب العملي.

● وخلاصة القول إنه ينبغي للتعلّم مدى الحياة أن ييسر الاستفادة من كل الامكانيات التي يتيحها المجتمع.

الجزء الثالث

الفصل السادس

مؤشرات وتوصيات

● **تعزيز التعليم الأساسي** : مطلب يصلح لجميع البلدان ولكن وفقا لطرائق ومضامين مختلفة: لذلك جرى التركيز على **التعليم الابتدائي** والمواد الأساسية التقليدية التي تدرس فيه : وهي القراءة والكتابة والحساب، وكذلك القدرة على التعبير بلغة تفتح الباب أمام التحاور والتفاهم.

● الانفتاح على العلم وعالمه أمر ضروري ستزداد الحاجة اليه غدا باعتباره المفتاح الى القرن الحادي والعشرين وثوراته العلمية والتكنولوجية.

● **تكييف التعليم الأساسي** لسياقات معينة، ولأكثر البلدان والسكان حرمانا. والانطلاق من معطيات الحياة اليومية التي تتيح امكانيات فهم الظواهر الطبيعية وتحقيق مختلف أشكال التكيف الاجتماعي.

● التذكير بمقتضيات محو الأمية والتعليم الأساسي للكبار.

● اعطاء الأفضلية، في جميع الأحوال، للعلاقة بين المعلم والتلميذ لأن أكثر التكنولوجيات تطورا لا يسعها إلا أن تساند هذه العلاقة (نقل المعارف والحوار والمجابهة) بين المدرس والدارس.

● ينبغي إعادة التفكير في التعليم الثانوي في سياق المنظور العام للتعلم مدى الحياة. والمبدأ الأساسي هو تنظيم تنوع المسارات دون اقفال الباب أبدا أمام امكانية العودة الى النظام التعليمي في وقت لاحق.

● من شأن التطبيق الكامل لهذا المبدأ أن يضفي وضوحا أكبر على المناقشات حول الاصطفاء والتوجيه. فيشعر كل فرد، أيا كانت الاختيارات التي أجراها والمناهج التي درسها في سن المراهقة، انه لا توجد أبواب مقفلة أمامه في المستقبل، بما في ذلك باب المدرسة ذاتها، الأمر الذي يضفي على تكافؤ الفرص كامل مغزاه.

● ينبغي أن تكون الجامعة في قلب هذه العملية حتى عندما توجد مؤسسات أخرى للتعليم العالي خارج نطاق الجامعة كما هو الحال في بلاد كثيرة.

● فتسند الى الجامعة أربع وظائف رئيسية:

١- إعداد الطلاب للبحث العلمي والتعليم؛
٢- توفير الإعداد في مجالات شديدة التخصص ومكيفة لاحتياجات الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
٣- الانفتاح للجميع استجابة للجوانب المتعددة لما يسمى بالتعليم المستمر بمعناه الأوسع؛
٤- التعاون الدولي.

● وينبغي أن تتمكن الجامعة من ابداء الرأي، بكل حرية وبكل مسؤولية، في القضايا الأخلاقية والاجتماعية وأن تكون بمثابة سلطة فكرية يحتاجها كل مجتمع لمساعدته على التفكير والفهم والعمل.

● من شأن التعليم الثانوي بتنوعه، والجامعة بما توفره من فرص، أن يقدما جوابا وافيا للتحديات التي يطرحها التوسع الكمي عن طريق القضاء على تسلط فكرة "الطريق الملكي الفريد" في التعليم التي لا تترك مجالا للخيار. وإذا ما اقترنا بتعميم مبدأ التناوب بين التعليم والعمل، فان من شأن هذه النهوج أن تسمح بمكافحة الفشل الدراسي بصورة فعالة.

● وتفترض تنمية التعليم مدى الحياة النظر في استحداث أشكال جديدة لمنح الشهادات تراعى فيها مجموع الكفاءات المكتسبة.

الفصل السابع

مؤشرات وتوصيات

● على الرغم من أن الأوضاع النفسية والمادية للمعلمين تتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب البلدان، فانه لابد من تحسينها، إذا أريد أن يؤدي "التعليم مدى الحياة" المهمة المركزية التي تسندها اليه اللجنة من أجل تقدم المجتمعات وتعزيز التفاهم بين الشعوب. فيجب علي المجتمع أن يعترف للمعلم بصفته كمعلم بالمعنى الكامل للكلمة وأن يعطيه السلطة اللازمة والموارد الملائمة.

● ولكن التعليم مدى الحياة يقود مباشرة الى مفهوم مجتمع التعلّم، مجتمع تتاح فيه شتى فرص التعلّم سواء في المدرسة أو في خضم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم تأتي ضرورة مضاعفة صيغ التعاون والمشاركات مع الأسر والأوساط الاقتصادية والجمعيات التطوعية ومع العناصر الفاعلة في الحياة الثقافية، الى غير ذلك.

● إن المعلمين إذن معنيون هم أيضا بهذه الضرورة الملحة لتحديث المعارف والمهارات. ويجب تنظيم حياتهم المهنية بحيث يصبح بمقدورهم، بل من واجبهم، أن يرفعوا من مستوى مهاراتهم وأن يستفيدوا من التجارب التي تجرى في مختلف دوائر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقدم لهم عادة مثل هذه الامكانيات من خلال مختلف أشكال الاجازات الدراسية الممنوحة لهم أو اجازات التفرغ العلمي وينبغي أن يستفيد المعلمون جميعا من مثل هذه الصيغ مع تكييفها حسب اللزوم.

● إن مهنة التعليم، وإن كانت في جوهرها نشاطا فرديا، بمعنى أن كل معلّم يجد نفسه أمام مسؤولياته وواجباته المهنية، فالعمل الجماعي فيها أمر لا بد منه، لاسيما في مراحل التعليم الثانوي، من أجل تحسين نوعية التعليم وتطويعه بصورة أفضل للخصائص المميزة للصفوف أو لمجموعات التلاميذ.

● ويشدّد التقرير على أهمية المبادلات بين المعلمين والمشاركات بين مؤسسات بلدان مختلفة. فهذه المبادلات لا بد منها لاضفاء قيمة مضافة على نوعية التعليم ولتحقيق انفتاح أوسع على ثقافات وحضارات وتجارب أخرى. وهذا ما تؤكده الانجازات الجارية.

● إن كل هذه التوجهات يجب أن تكون محل حوار، بل وعقود، مع منظمات المعلمين، على أن تتجاوز هذه المشاورات الطابع النقابي المجرّد، والواقع أن المنظمات النقابية الى جانب أهدافها المتمثلة في حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضائها، قد تراكم لديها رصيد من الخبرة هي على استعداد لأن تضعه في خدمة أصحاب القرارات السياسية.

الفصل الثامن

مؤشرات وتوصيات

● الخيارات التربوية هي خيارات مجتمعية : فهي تقتضي في جميع البلدان نقاشا علنيا واسع النطاق، يستند الى تقييم دقيق للنظم التعليمية. ولذلك فان اللجنة تدعو السلطات السياسية الى تشجيع هذا النقاش، بحيث يتسنى التوصل الى توافق ديمقراطي في الآراء يشكل أفضل السبل لنجاح استراتيجيات الاصلاح التربوي.

● تدعو اللجنة الى تنفيذ تدابير تتيح إشراك مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات في مجال التربية؛ ويبدو لها أن اللامركزية الادارية والاستقلال الذاتي للمؤسسات التعليمية يمكن أن يؤديا، في أكثرية الحالات، الى تنمية الابداع وتعميمه.

● ومن هذا المنظور تود اللجنة التأكيد مجددا على دور السلطة السياسية: فمن واجب هذه السلطة أن تطرح الخيارات بوضوح، وتضمن التنظيم الشامل مع السماح باجراء المواءمات الضرورية. فالواقع أن التربية رصيد للمجتمع لا يمكن أن يترك أمر تنظيمه لحركة السوق وحدها.

● غير أن اللجنة لا تقلل من شأن عبء القيود المالية، فهي تدعو الى اقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وفيما يخص البلدان النامية تظل الأولوية لتمويل التعليم الأساسي من القطاع العام، ولكن الخيارات التي يؤخذ بها ينبغي ألا تنال من تماسك النظام التعليمي بمجمله، وألا تؤدي الى التضحية بسائر مستويات التعليم.

● ومن جهة أخرى، لا مفر من إعادة النظر في بنى التمويل على ضوء مبدأ التعلّم مدى الحياة. ومن هذا المنطلق ترى اللجنة أن الاقتراح الخاص بتخصيص رصيد زمني للتعليم، كما جاء بيانه باختصار في هذا التقرير، يستحق المزيد من النقاش والتعمق.

● ينبغي أن يكون تطور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال منارا لتفكير شامل في موضوع الوصول الى المعرفة في عالم الغد. لذلك فان اللجنة توصي بما يلي :

– تنويع وتحسين التعليم عن بعد باستخدام التكنولوجيات الجديدة؛

– زيادة استخدام هذه التكنولوجيات في مجال تعليم الكبار، ولاسيما في مجال التدريب المستمر للمعلمين؛

– تعزيز البنى الأساسية والقدرات في هذا المجال في البلدان النامية، ونشر التكنولوجيات داخل المجتمع بمجمله: وأيا كان الأمر فان ذلك يندرج في عداد الشروط المسبقة لاستخدام هذه التكنولوجيات في إطار نظم التعليم النظامية؛

– الشروع في برامج لنشر التكنولوجيات الجديدة تحت رعاية اليونسكو.

الفصل التاسع

مؤشرات وتوصيات

● إن ضرورة التعاون على الصعيد الدولي – وهو تعاون ينبغي إعادة النظر فيه بصورة جذرية – تنطبق أيضا على مجال التربية. ويجب ألا يقتصر الاهتمام بهذه المسألة على المسؤولين عن السياسات التعليمية والمعلمين وحدهم، بل ينبغي أن تعنى بها أيضا جميع الأطراف الفاعلة في الحياة المجتمعية.

● وعلى مستوى التعاون الدولي، ينبغي تعزيز سياسة تشجع بقوة تعليم الفتيات والنساء بما يتفق مع روح مؤتمر بكين (١٩٩٥).

● ينبغي تحويل السياسة القائمة على تقديم المساعدة الى سياسة ترتكز على الشراكة، لاسيما من خلال تشجيع التعاون والمبادلات داخل المجموعات الإقليمية.

● ينبغي تخصيص ربع المعونة الإنمائية لتمويل التعليم.

● ينبغي تشجيع عمليات تحويل الديون بهدف تلافي الآثار السلبية التي يعاني منها الإنفاق على التعليم نتيجة لسياسات التعديل الهيكلي وتخفيض العجز الداخلي والخارجي.

● ينبغي تقديم المساعدة لتعزيز النظم التعليمية الوطنية عن طريق تشجيع علاقات التحالف والتعاون بين الوزارات على المستوى الإقليمي، وفيما بين البلدان التي تواجه مشكلات متماثلة.

● ينبغي مساعدة البلدان على تعزيز البعد الدولي للتعليم (المناهج الدراسية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات، والتعاون الدولي).

● ينبغي تشجيع إقامة شراكات جديدة بين المنظمات الدولية المعنية بالتعليم، وذلك على سبيل المثال من خلال إعداد مشروع دولي يرمي الى نشر وتطبيق مفهوم التعليم طوال الحياة، على غرار المبادرة المشتركة بين المؤسسات التي أفضت الى عقد مؤتمر جومتيين.

● ينبغي تشجيع القيام على الصعيد الدولي، ومن خلال استحداث مؤشرات مناسبة على وجه الخصوص، بجمع البيانات عن الاستثمارات الوطنية في مجال التعليم: مثل المبلغ الإجمالي للأموال المقدمة من القطاع الخاص، واستثمارات القطاع الصناعي، ومقدار الإنفاق على التعليم غير النظامي، وما الى ذلك.

● ينبغي وضع مجموعة من المؤشرات التي تتيح التعرف على أخطر جوانب الخلل الوظيفي للنظم التعليمية عن طريق المقارنة بين العديد من البيانات الكمية والبيانات النوعية في مجالات يذكر منها على سبيل المثال: مستوى الإنفاق على التعليم، ومعدل التسرب، ومدى التفاوت في الانتفاع بالتعليم، وافتقار أجزاء مختلفة من النظام الى الفعالية، وانخفاض مستوى نوعية التعليم، وأوضاع المعلمين، وما الى ذلك.

● انطلاقا من نظرة استشرافية للمستقبل، يوصى بانشاء مرصد لليونسكو لمتابعة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات وتطورها وآثارها المتوقعة لا على نظم التعليم وحدها بل أيضا على المجتمعات الحديثة.

● ينبغي العمل عن طريق اليونسكو على حفز التعاون الفكري في مجال التربية: الكراسي الجامعية لليونسكو، والمدارس المنتسبة، والتشاطر المنصف للمعرفة فيما بين البلدان، ونشر تكنولوجيات المعلومات، وتبادل الطلبة والمدرسين والباحثين.

● ينبغي تعزيز النشاط التقنيني لليونسكو لخدمة الدول الأعضاء، ومن ذلك على سبيل المثال تحقيق التوافق بين التشريعات الوطنية والصكوك الدولية.

الملاحق

أعمال اللجنة

دعا المؤتمر العام لليونسكو، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، المدير العام الى "دعوة لجنة دولية للاجتماع والتأمل في التربية والتعلّم للقرن الحادي والعشرين". وطلب فيديريكو مايور من جاك ديلور أن يترأس هذه اللجنة التي تضم ١٤ شخصية بارزة أخرى من جميع مناطق العالم وتنتمي الى مجالات ثقافية ومهنية شتى.

وأنشئت اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين بصفة رسمية في أوائل عام ١٩٩٣. وقد تولت اليونسكو تمويلها ووضعت تحت تصرفها أمانة تساعدها على مزاولة نشاطها، واستفادت اللجنة من الموارد القيمة التي تتوافر للمنظمة ومن خبراتها الدولية، وكذلك من مجموعة هائلة من المعلومات، غير أن اللجنة أنجزت أعمالها وأعدت توصياتها في استقلال تام.

وكانت اليونسكو قد أصدرت في الماضي عدة دراسات دولية تسعى الى تحديد مشكلات التربية وأولياتها. ففي دراسة صدرت عام ١٩٦٨ بعنوان المشكلة التربوية في العالم: تحليل للنظم The World Educational Crisis: A Systems Analysis استند فيليب هـ. كومبس، مدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو، على أبحاث هذا المعهد لتحليل المشكلات التي تواجه التربية في العالم والتوصية بتدابير تجديدية تتخذ بصددها.

وفي عام ١٩٧١، أي على أثر ثلاث سنوات تخللتها حركات طلابية قامت بمظاهرات صاخبة في عدة بلدان، طلب رينيه ماهو (المدير العام لليونسكو آنذاك) من إدغار فور، الذي شغل في فرنسا منصبي رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية الوطنية، أن يترأس فريقا مؤلفا من سبعة أشخاص عهد اليه بمهمة تحديد "الأهداف الجديدة التي تطالب التربية بتحقيقها على أثر التغيرات السريعة في المعارف والمجتمعات وتلبية لمتطلبات التنمية وتطلعات الفرد والحاجة الماسة الى التفاهم الدولي والسلام"، وصياغته "اقترحات بشأن الموارد الفكرية والبشرية والمالية التي ينبغي توافرها من أجل بلوغ الأهداف المرسومة". وقد صدر تقرير لجنة إدغار فور في سنة ١٩٧٢ بعنوان "تعلم لتكون" وتمثلت قيمته الكبرى في اقرار مفهوم التعليم مدى الحياة في وقت كانت فيه النظم التعليمية التقليدية موضع شكوك وتساؤلات.

وتمثلت الصعوبة الأولى، ولعلها الرئيسية، التي واجهتها اللجنة الجديدة برئاسة جاك ديلور في الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها، في التنوع الشديد عبر العالم في أوضاع التعليم ومفاهيمه وطرائق تنظيمه. وتمثلت صعوبة أخرى ملازمة للأولى في وجود كم هائل من المعلومات التي كان من البديهي أن اللجنة لم يكن بوسعها أن تستوعب إلا جزءا صغيرا منها أثناء فترة أعمالها، ومن ثم الضرورة الملزمة

بالاختيار من بينها وتحديد ما كان أساسيا منها بالنسبة للمستقبل، في اطار جدلية بين التطورات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وبين الإسهامات الممكنة للسياسات التعليمية من جهة أخرى.

ووقع الاختيار على ستة مسارات للتفكير والعمل مكنت اللجنة من مباشرة مهمتها من حيث الغايات (الفردية والمجتمعية) للعملية التعليمية: التربية والثقافة، التربية والمواطنة، التربية والتلاحم الاجتماعي، التعليم والعمل والعمالة، التربية والتنمية، التعليم والبحث العلمي والعلم. واستكملت هذه المسارات الستة بدراسة لثلاثة موضوعات مستعرضة تتعلق على نحو أوثق بسير النظم التعليمية، ألا وهي تكنولوجيات الاتصال، والمعلمون والعملية التربوية، والتمويل والتنظيم والادارة.

فمن حيث أسلوب العمل، عمدت اللجنة الى اجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن بالنظر الى الوقت الذي حدد لأعمالها. وقد اجتمعت اللجنة في جلسات عامة ثماني مرات وفي مجموعات عمل ثماني مرات كذلك، وذلك لبحث الموضوعات الكبرى التي وقع عليها الاختيار وكذلك الاهتمامات والمشكلات التي تخص منطقة بعينها أو مجموعة معينة من البلدان. وشارك في اجتماعات مجموعات العمل هذه ممثلون لتشكيلة واسعة من الأنشطة والمهن والمنظمات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالتعليم النظامي أو غير النظامي، من معلمين وباحثين وطلبة ومسؤولين حكوميين وأعضاء في منظمات حكومية وغير حكومية، وطنية ودولية. وعقدت اللجنة جلسات استماع الى عدد من المفكرين والشخصيات المعروفة مكنتها من تبادل معمق للآراء حول كل ما يهم التربية عن كثب أو عن بعد. كما أجريت مشاورات فردية في شكل مقابلات أو بالمراسلة. وارسل استبيان الى جميع اللجان الوطنية لليونسكو يدعوها الى اطلاع المنظمة على الوثائق والمواد المستجدة غير المطبوعة وجاء رد الفعل إيجابيا ودرست الردود بعناية. وبنفس الطريقة تمت مشاورة المنظمات غير الحكومية التي دعيت أحيانا للمشاركة في بعض الاجتماعات. وخلال الأشهر الثلاثين المنصرمة شارك أعضاء اللجنة أيضا، بمن فيهم رئيسها، في سلسلة من الاجتماعات الحكومية وغير الحكومية كانت مناسبة لمناقشة أعمالها ولتبادل الآراء. وتلقت اللجنة عدة تقارير أرسلت اليها بصفة تلقائية أو بناء على طلب. وقامت أمانة اللجنة بتحليل مجموعة ضخمة من الوثائق وإعداد خلاصات حول موضوعات مختلفة أحيلت الى أعضاء اللجنة. وتقترح اللجنة على اليونسكو أن تصدر، فضلا عن التقرير نفسه، وثائق العمل التي استعانت بها اللجنة في مداولاتها.

أعضاء اللجنة

جاك ديلور (فرنسا) - Jacques Delors

رئيسا، وزير سابق للاقتصاد والمالية في فرنسا، ورئيس سابق للجنة الأوروبية (١٩٨٥ – ١٩٩٥).

إنعام المفتي (الأردن) - In'am Al Mufti

متخصصة في أوضاع المرأة، ومستشارة صاحبة الجلالة الملكة نور الحسين للتخطيط والتنمية، ووزيرة سابقة للتنمية الاجتماعية في الأردن.

إيساو أماجي (اليابان) - Isao Amagi

متخصص في التربية، مستشار خاص لوزير التربية والعلم والثقافة، ورئيس المؤسسة اليابانية للتبادل التربوي - BABA

روبيرتو كارنيرو، (البرتغال) - Roberto Carneiro

رئيس قناة التلفزيون المستقلة، وزير سابق للتربية ووزير دولة سابق في البرتغال.

فاي شونغ (زمبابوي) - Fay Chung

وزيرة دولة سابقة للشؤون الوطنية وتوفير فرص العمل والتعاونيات، عضوة في البرلمان، وزيرة سابقة للتربية في زمبابوي، وهي الآن مع اليونيسيف، نيويورك.

برونسلاف غيريميك (بولندا) - Bronislaw Geremek

مؤرخ، نائب في البرلمان البولندي، أستاذ سابق في كوليج دى فرانس.

وليام غورهام (الولايات المتحدة الأمريكية) - William Gorham

متخصص في السياسة العامة، رئيس المعهد الحضري The Urban Institute فى واشنطن العاصمة منذ سنة ١٩٦٨.

ألكساندرا كورنهاوزر (سلوفينيا) - Aleksandra Kornhauser

مديرة المركز الدولي للدراسات الكيميائية في ليوبليانا، متخصصة في العلاقات بين التنمية الصناعية وحماية البيئة.

مايكل مانلي (جامايكا) - Michael Manley

نقابي، أستاذ جامعي وكاتب، شغل منصب رئيس الوزراء من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠ ومن ١٩٨٩ الى ١٩٩٢.

ماريسلا بدرون كيرو (فنزويلا) - Marisela Padrón Quero

متخصصة في علم الاجتماع، مديرة سابقة للبحوث في مؤسسة رومولو بيتانكورت، وزيرة سابقة للأسرة، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي (صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك).

ماري - انجيليك سافاني (السنغال) - Marie-Angélique Savané
متخصصة في علم الاجتماع، عضوة بلجنة آليات الحكم العالمي، مديرة شعبة افريقيا (صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك).

كاران سنغ (الهند) - Karan Singh
دبلوماسي ووزير عدة مرات من بينها وزارتا التربية والصحة، له عدد من المؤلفات في مجالات البيئة والفلسفة والعلوم السياسية، رئيس المنظمة الدولية للعلاقات بين الأديان : Temple of understanding.

رودولفو ستافنهاغن (المكسيك) - Rodolfo Stavenhagen
باحث في العلوم السياسية والاجتماعية، أستاذ بمركز الدراسات في علم الاجتماع في كلية المكسيك : El Colegio de Mexico.

ميونغ وون سوهر (جمهورية كوريا) - Myong Won Suhr
وزير سابق للتربية، رئيس اللجنة الرئاسية لاصلاح التعليم (١٩٨٥ - ١٩٨٧).

تشو نانتشاو (الصين) - Zhou Nanzhao
متخصص في التربية، نائب رئيس وأستاذ بالمعهد الوطني الصيني للدراسات التربوية.

ألكسندرا دركسلر، أمينة سر اللجنة - Alexandra Draxler

ستنشأ أمانة تتولى أمر متابعة أعمال اللجنة؛ وستضطلع بنشر الوثائق التي استندت اليها اللجنة في إعداد تقريرها، والدراسات الرامية الى تعميق هذا الجانب أو ذاك من مناقشاتها أو توصياتها؛ وستعاون السلطات الحكومية والهيئات غير الحكومية، بناء على طلبها، في تنظيم اجتماعات للتباحث في استنتاجات اللجنة؛ ستشارك في الأنشطة التي تستهدف تنفيذ توصيات معينة مما أصدرته اللجنة. وسيظل عنوان أمانة المتابعة على النحو التالي :

UNESCO
Education Sector
Unit for Education for the Twenty-first Century
7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France
Tel. (33-1) 45 68 11 23
Fax (33-1) 43 06 52 55
E-mail: edobserv@unesco.org

للتعليم دور أساسي يؤديه في التنمية الشخصية والاجتماعية. وليس التعليم علاجا خارقا أو صيغة سحرية تفتح الباب الى عالم نحقق فيه كل ما نصبو اليه من مثل عليا. وإنما هو إحدى الوسائل الرئيسية المتاحة لتعهد شكل أعمق وأكثر اتساقا من أشكال التنمية البشرية، ومن ثم للحد من الفقر والاستبعاد والجهل والظلم والحروب. والقرن المقبل، إذ تسوده العولمة، سيأتي معه بتوترات باقية يتعين علينا تذليلها، توترات بين العالمي والمحلي، وبين الجماعي والفردي، وبين التقليد والحداثة، وبين الاعتبارات الطويلة الأجل والاعتبارات القصيرة الأجل، وبين المنافسة وتكافؤ الفرص، وبين التوسع اللانهائي للمعارف وقدرة البشر المحدودة على استيعابها، وبين الروحي والمادي. وأيا كان تنوع الثقافات ونظم التنظيم الاجتماعي، فان أمامنا تحديا عالميا يهيب بنا أن نعيد اختراع المثل الأعلى الديمقراطي اللازم لإيجاد الترابط الاجتماعي أو الإبقاء عليه.

وفي هذا السياق، سيكون التعلّم مدى الحياة إحدى سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. واللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين برئاسة جاك ديلور، الرئيس السابق للجنة الأوروبية، تقترح علينا في هذا التقرير فكرة مؤداها أن كافة المجتمعات، إذ تبني على الدعامات الأربع التي ينهض عليها التعليم – التعلّم لنكون، وتعلّم كيف نعرف، وتعلّم كيف نعمل، وتعلّم العيش معا – تنشد السعي الى بلوغ اليوطوبيا التي لا يترك في ظلها دون استغلال أي من المواهب المخبأة داخل كل شخص، شأن الكنز المكنون.

كذلك يقترح نهج جديد إزاء مراحل التعلّم وجسوره التي بفضلها تصبح المسارات داخل النظم التعليمية أشد تنوعا وتعزز قيمة كل منها. وفي نفس الوقت الذي يعدّ فيه التعليم الأساسي للجميع أولوية مطلقة، يظل التعليم الثانوي محتفظا بدور محوري يؤديه في رسم مسارات التعلّم الفردية للناشئين وفي تنمية المجتمعات. وينبغي أيضا تنويع مؤسسات التعليم العالي بحيث تراعى وظائفها وواجباتها باعتبارها مراكز للمعرفة، وأماكن للتدريب المهني، ومفترق طرق مؤدية الى التعلّم طوال الحياة، وبوصفها شركاء في التعاون الدولي.

ويؤكد التقرير على الدور المركزي للمعلمين، وضرورة تحسين تدريبهم، وأوضاعهم، وظروف عملهم. وفي عالم تسوده التكنولوجيا على نحو متزايد، يجب التشديد في آن معا على طرق استخدام التكنولوجيا لأغراض التعليم، وعلى كيفية تدريب الناس على اتقانها لأغراض حياتهم وعملهم. وسيكون من بين العناصر الحاسمة لتجديد التعليم، اختيار استراتيجيات الإصلاح المناسبة، باجراء حوار عريض القاعدة، وبزيادة مسؤولية ومشاركة أصحاب الشأن على جميع المستويات.

وقد جاء التقرير الذي قدمته هذه اللجنة الى اليونسكو ثمرة لعملية تشاور وتحليل على صعيد العالم امتدت على فترة ثلاث سنوات. ويختتم التقرير بنداء حار الى تخصيص المزيد من الموارد للتعليم، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، والى حفز التعاون الدولي في مجال التربية، على أن تكون اليونسكو أحد الأطراف الرئيسية في هذا التعاون.

أصدرته في سنة ١٩٩٦
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
© اليونسكو ١٩٩٦
ED-96/WS/9 (Ar)